أمام تواصل رفض مليون تونسي الخلاص

هل تتدخل الحكومة لمراجعة آداءات فاتورة «الستاغ» ؟

* أداء الإذاعة والتلفزة الأكثر إثـــارة لغضب المـــواطن

*** تونس (الشروق) :**

هل تطلب الشركة التونسية للكهرباء والغاز من الحكومة المؤقتة اعادة النظر في مسالة الأداءات المضمّنة بفاتورة الاستهلاك لوقف «أزمة» تواصل رفض المواطنين خلاص مبالغ الفواتير الاخيرة؟

سؤال بات يتردد بإلحاح بين عدة أوساط خاصة ان «الستاغ» أطلقت مؤخرا صيحة فزع بالقول إن ما لا يقل عن 220 مليارا من مليماتنا كان من المفروض ان تدخل «كاسة الستاغ» خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة لكن ذلك لم يحصل بعد أن رفض أكثر من مليون مشترك في الشبكة (ولا يزال يرفض الى الآن) خلاص الفواتير في ظل الوضع الذي تشهده البلاد حاليا والذي لا يمكن معه لشركة الكهرباء والغاز تطبيق اجراء قطع الكهرباء على المتلددين في الخلاص كما جرت العادة خوفا من ردود فعل سلبية من المواطنين.

علاقة توتر

وفي الحقيقة جرت العادة ان علاقة المواطن بـ«الستاغ» تتسم عادة بالتوتر منذ عشرات السنين... فالمواطن ينظر دائما الى فاتورة الكهرباء على أنها عبء ثقيل وعلى أن الشركة «غير نزيهة» في تحديد معاليم الاستهلاك وانها تعمد الى الترفيع في المبالغ وفي تثقيلها بالأداءات... وعادة ما يتذمّر المواطنون من هذا الامر عبر وسائل الاعلام او داخل مقرات الشركة بمناسبة خلاص الفاتورة.

أما شركة الكهرباء والغاز فتقول باستمرار ان فواتيرها تتسم بالشفافية والمصداقية وبطرق حساب دقيقة مبنية على سعر محدد للكيلواط ومنصوص عليه بالفاتوة وعلى كمية الاستهلاك التي يحتسبها العداد بطريقة آلية الكترونية ولا يمكن لأي كان التدخل فيها... لكن للمواطن دوما رأي آخر، ويذهب أحيانا حد القول ان طريقة عمل العدادات «فيها وعليها».

آداءات

من جهة أخرى يتهم المواطن «الستاغ» بـ«تكديس» الأداءات في فاتورة الاستهلاك ويقول انه لا موجب لكل هذه الاداءات بما ان الامر يتعلق بمرفق عام وان الشركة هي وطنية لا يجوز لها التفكير دوما في الربح الأقصى، وان الكهرباء مادة استهلاكية أساسية ومن غير المعقول ان نستخلص عنها أداء على القيمة المضافة وأداء بلدياً ومعلوما لفائدة الاذاعة والتلفزة وأداءات قارة.

أما الاداء الأكثر إثارة لغضب المواطن فهو المتعلق بمعلوم الاذاعة والتلفزة والذي يعتبره كثيرون في غير محلّه لأن الاذاعة والتلفزة لهما من الموارد الذاتية (مداخيل الاشهار) ما يغنيهما عن مثل هذا المعلوم.

وقد تكون هذه الاداءات هي وراء أزمة الغضب الذي يكنه اليوم عدة مواطنين لفاتورة «الستاغ» فاستغلوا الأحداث الاخيرة التي شهدتها البلاد للتعبير بطريقتهم عن هذا الغضب من خلال رفض خلاص الفواتير الاخيرة... وما زاد الطين بلة هو ان هذه الفواتير الاخيرة تضم مبالغ منتفخة لأن الستاغ لم تتوصل في الفترة الاخيرة الى ارسال الفاتورات التقديرية فضمّنت كل المبالغ في فاتورة واحدة وهي فاتورة الاستهلاك، فبدت المبالغ في نظر المواطن غريبة.

الحل بيد الحكومة

تقول «الستاغ» ان الاداءات المضمّنة بفواتيرها ليست من مشمولاتها بل من مشمولات الدولة التي وضعتها عبر قوانين نافذة الى اليوم، وبالتالي فإنه لا يمكن الغاء أي معلوم الا عبر قانون آخر تتخذه الدولة وليس «الستاغ»، فهل تنظر الحكومة المؤقتة في امكانية مراجعة هذه المعاليم استجابة لرغبة المواطن وربما لـ«تهدئته» وامتصاص غضبه حتى «تساعد» بذلك الستاغ على استخلاص المبالغ المذكورة وحتى لا تتفاقم ظاهرة التلدد في الخلاص أكثر فأكثر...

** فاضل الطياشي*

الشروق 12 أفريل 2011

صفحة عدد 5